

بيان الوفد الفلسطيني في مؤتمر الطاولة المستديرة المنعقد

في قصر سان جيمس بلندن*

1939

لقد طلب إلى وفد عرب فلسطين أن يقدم بياناً يبسط فيه قضية بلاده ليبحث في المؤتمر الذي دعت الحكومة البريطانية إليه والذي افتتحه رئيسها في يوم 7 شباط سنة 1939.

قضية حق

إن العرب يعتقدون أن قضيتهم قضية حق صريح قائم على الحق الطبيعي لشعب يحافظ على ملكيته لبلاده ورغبته الطبيعية في تقرير كيانه القومي في الاستقلال وفق تقليده وأهدافه.

شعب مسالم

وليس لقضية فلسطين العربية علاقة بالالسامية ولا هي منبعثة عن كره للشعب البريطاني أو لأي شعب آخر، بل هي قضية شعب مسالم مضياف يحاول أن يحتفظ بوحدته القومية ويمنح بلاده الاستقلال والحرية والطمأنينة لئلا تتحول إلى وطن قومي لشعب آخر.

بدء المقاومة

لقد ابتدأت مقاومة العرب للسياسة البريطانية المتبعة في فلسطين منذ أعلن وعد بلفور في تشرين الثاني سنة 1917 وحتى ذلك التاريخ عاشوا في جو من الصداقة مع اليهود الذين كانوا يقطنون فلسطين بدوافع دينية. ولم تثر في نفوس العرب الوسواس ويساورهم القلق إلا بعد صدور ذلك التصريح وبعد أن أخذ الصهيونيون يصرون على مطامعهم الصهيونية وأهدافهم السياسية.

*المصدر: "وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية (1918 – 1939)" سلسلة الوثائق العامة -1، جمع وتصنيف عبد الوهاب الكيالي، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1968)، ص 646 – 651.

مخاوف العرب

إن السياسة التي اتبعت في فلسطين منذ سنة 1918 أظهرت أن مخاوف العرب لم تكن وهمية فقد حرم العرب من الاستقلال الذي سبق أن وعدوا به في تشرين الأول سنة 1915 والذي جاء تأييداً للعهد المقطوعة لهم لقاء معاونتهم وتمهيد سبل النصر للحلفاء.

نصوص الانتداب

ولقد فرض الانتداب على فلسطين فجاءت نصوصه معارضة فادحة لا للعهد المقطوعة والمبادئ الطبيعية فحسب بل أيضاً لحقوق العرب في استقلالهم السياسي الذي اعترف به ميثاق "عصبة الأمم".

فقد أقيمت في فلسطين إدارة جعلت في خلال العشرين السنة الماضية تمارس نوعاً من الحكم المطلق وتتبع سياسة استبداد ديكتاتورية في كافة نواحيها التشريعية والتنفيذية والقضائية وهكذا حرم العرب من أبسط أنواع الحكم الذاتي بينما كانوا يتمتعون قبل الحرب بحق التمثيل البرلماني والمسؤولية الوزارية.

إبعاد العرب

وبنود ذلك الانتداب كانت نتائج بحوث معينة بين بريطانية واليهود الصهيونيين وقد أحكم سبكها بحيث أبعد العرب أبعاداً مقصوداً عن كل ما يتعلق بمصير بلادهم.

رغم الاحتجاج

وعلى الرغم من احتجاجات العرب المتتالية فقد سنت قوانين من شأنها أن تسهل للصهيونيين إغراق البلاد بالمهاجرين والاستيلاء على الأراضي. وهكذا ففي خلال العشرين عاماً التي مضت ارتفعت نسبة السكان اليهود من 7 في المائة إلى 29 في المائة، فقد زاد عددهم من 53 ألفاً كانوا يقطنون البلاد قبل الحرب إلى أكثر من 400 ألف يهود موجودين في فلسطين الآن في

بلد لا يزيد مجموع عدد سكانه عن مليون و400 ألف نسمة، وتلك الزيادة غير الطبيعية أدت إلى إرهاب مرافق البلاد.

استملاك الأراضي

وقد كان اليهود في سنة 1918 يملكون 600 ألف دونم من الأراضي فأصبحوا الآن يملكون مليون و333 ألف دونم من 7 ملايين دونم هي مجموع مساحة الأراضي القابلة للزراعة في فلسطين. وهذا الاستملاك اليهودي الواسع قد جرى في أخصب البقاع وأكثرها إنتاجاً. وقد سبب ذلك تجريد عدد كبير من العرب من أملاكهم التي أقصوهم عنها وأجبروهم على التماس موارد رزقهم في أراض غير ثابتة.

وقد هدمت قرى عربية عديدة ومحيط مساكنها ومساجدها ومقابرها وأزيلت معالمها، وكثير منها كانت لها مكانة تاريخية هامة، وحلت محلها أسماء يهودية. وفضلاً عن ذلك فقد أدى استيلاء اليهود على الأراضي إلى ازدحام السكان في الأراضي الزراعية ازدحاماً ليس له مثيل كما أشارت لجان التحقيق المختلفة بحيث أصبحت الأرض لا تكفي لإعاشة السكان.

وعد بلفور والانتداب

والعرب لم يعترفوا ولن يعترفوا بتصريح بلفور ولا بالانتداب فقد تضمن الأول وعداً ليس من حق بريطانيا إعطائه دون رضا أهل البلاد الأصليين وهو باطل لأنه مناقض لوعد بريطانيا السابق للعرب.

أما الثاني فغير قانوني إذ إن بنود الانتداب الذي تسلمته بريطانيا من عصبة الأمم تتعارض مع نص المادة 22 من ميثاق العصبة.

والوفد الفلسطيني على استعداد لأن يقدم دلائل قانونية قاطعة على بطلان وعد بلفور وعدم مشروعية الانتداب من أساسها وهم يعتقدون أنه عبارة عن إجراء اتخذ بلندن ليساعد على إنشاء الوطن القومي اليهودي كتسهيل الهجرة وبيع الأراضي والتمتع بامتيازات سياسية بغض

النظر عن المهرَّبين من اليهود الذين يدخلون البلاد، كل هذه الإجراءات تعتبر باطلة ولاغية بناء على اعتبارات قانونية وأدبية وسياسية.

أما الادعاء بأن الهجرة قد أفادت البلاد فهذا خروج عن جوهر الموضوع وبطلان ذلك واضح مما انتاب نظم المعيشة من تدفق اليهود وهو مضر لمصالح السكان الحيوية. ولو سلم جدلاً بصحة هذا الادعاء فإن المسألة ليست مسألة نتائج مادية بل هي قبل كل شيء مسألة معنوية وسياسية.

أمن العدل؟

أمن العدل أن العرب الذين بقوا مالكين في فلسطين أكثر من 13 قرناً وتأصلت جذورهم في أرضها، يجب أن يخرجوا منها بالقوة حتى يتمكن اليهود والصهيونيون من تأسيس وطن قومي لهم فيها؟

تلك هي المشكلة أما مسألة إيجاد ملجأ لليهود المضطهدين فهذا أمر يهم العالم المتمدن ويجب أن يتم ذلك في خارج فلسطين إذ أن من المسلم به أنه لا يجب أن تكون هذه البلاد الصغيرة "كبش التضحية" لحل المشكلة اليهودية العالمية. وعلى كل حال فإن سكان فلسطين الحاليين هم أكثر مما تستطيع البلاد إعالته.

والقضية العربية تقوم على اعتبار أن الأساليب السياسية المطبقة في فلسطين أساليب ظالمة لا مثيل لها وأنه وإن لم يصلح نوع الحكم ويطبق على أساس العدل والإنسانية فلن يستقر السلم في فلسطين. وقضية العرب هي ضد السياسة المتبعة القائمة على:

1 - إنكار الاستقلال الذي وعد العرب به.

2 - وضع فلسطين بعد سلخها عن مجموعة البلدان العربية تحت حكم يقوم على سلطة إدارية ديمقراطية مطلقة للصهيونيين فيها سواء منهم الذين في القدس أو الذين في لندن، نفوذ قوي وهذا خلاف للحقوق الطبيعية والسياسية.

إدخال المهاجرين

3 - إدخال مهاجرين يهود إلى فلسطين يختلفون في لغتهم وعاداتهم ومشاربهم مع سكان البلاد ومع بعضهم البعض دون النظر إلى نتائج ذلك على العرب من تجريدهم عن حقوقهم في التجارة وسائر مرافق العمل، ومنح اليهود تسهيلات للاستيلاء على منابع الثروة الطبيعية وعدم تمكين العرب من ذلك.

قوانين شاذة

4 - سن قوانين شاذة تحت ضغط الصهيونيين للحصول على الأراضي دون إيجاد وسائل لحماية المزارعين العرب ولوقايتهم من تجريدهم من أملاكهم وطردهم بينما يحتاجون لتأمين معيشتهم إلى نصف هذه الأراضي وهو الحد الأدنى لتأمين معيشتهم كما يصرح الخبراء، وسببت حاجة ماسة للأراضي في المناطق الزراعية.

وليست مظالم العرب تقوم على هذه الأمور فحسب ولكن ما ذكر يكفي لتقرير حقيقة لا تنكر وهي أن السياسة المتبعة في فلسطين تقوم على الظم الصارخ الذي لا يبرره عدل ولا إنسانية ولا تصرف سياسي. إن العرب يرون من مصلحة الجميع أن تحل قضيتهم ليزول الظلم حالا وبدون إضاعة الوقت.

مطالب العرب

أما مطالب العرب فهي:

أ - الاعتراف بحق العرب في الاستقلال التام.

ب - إنهاء تجربة تأسيس الوطن القومي اليهودي في فلسطين.

ج - إنهاء الانتداب وجميع ما ترتب عليه من إجراءات غير مشروعة واستبداله بمعاهدة

مماثلة للمعاهدة المعقودة بين بريطانيا والعراق تقوم بموجبها في فلسطين دولة

عربية ذات سيادة.

د - وقف الهجرة اليهودية وبيع الأراضي لليهود وقفاً تاماً وسريعاً.

إن عرب فلسطين على استعداد للوصول في مفاوضة مع بريطانيا بروح ودية للمحافظة على مصالح بريطانية المعقولة ويوافقون على صيانة الأماكن المقدسة وحقوق زيارتها وحماية الحقوق المشروعة للأقلية اليهودية أو أية أقلية أخرى في فلسطين.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbrt@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثيقة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx